

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد د. كريمة الطراونة

وعضوية القضاة سعادة السادة

يوسف الطاها ، ياسين العبداللات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبعدين

طلب وزير العدل بكتابه رقم (١٠/٧) تاريخ ٢١٤٤/٤٩٤ من رئيس النيابة العامة سندًا لأحكام المادة (٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية عرض ملف القضية الصلاحية الجزائية رقم (٢٠١١/١٢٣٦) المفصلة بتاريخ ٢٠١١/٤/٧ من قبل محكمة صلح جزاء عمان وملف القضية الاستئنافية رقم (٢٠١٢/٨٩) المفصلة من قبل محكمة بداية عمان بصفتها الاستئنافية بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ على محكمة التمييز لاكتساب الحكم الدرجة القطعية، وأنه لم يسبق لها التصديق فيه، ولما شابه من عيب مخالفة القانون يتمثل:

بخاطئ محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية بقرارها رقم (٢٠١٢/٨٩) الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ برد الاستئناف الواقع على الشق الحقوقي شكلاً لقدميه خارج الميعاد القانوني بالاستناد إلى تبليغ باطل جرى بالإلصاق، إذ كان على محكمة البداية بصفتها الاستئنافية فحص التبليغ ومراقبة مدى مطابقته للأصول والقانون ولما استقر عليه الاجتهد القضائي بهذا الخصوص، مما يستدعي عرض ملف القضية على محكمة التمييز لنقض القرار الصادر فيها نفعاً للقانون.

عرض رئيس النيابة العامة بكتابه رقم (١١/٤) تاريخ ٣٩٥/٢٠١٣ على محاكم التمييز طالباً نقض الحكم الاستئنافي ٢٠١٣/٣/١٤ الملفين المشار إليهما على موضوع الطلب.

६

بالتذقيق والمداولـة نجد إن المشتكـي

كان بتاريخ ٢٢/١١/٢٠١٠ قد تقدم لدى مدعى عام عمان بشكوى ضد المشتكي عليه :
إليه فيها جرم السرقة خلافاً لأحكام المادتين (٣٩٩ و٤٠٦) من قانون العقوبات.

وبتاریخ ٢٠١٠/١١/٢٢ وفي القضية رقم (٢٠١٠/٧٨٣٧) قرر مدعى عام عمان ، اعتبار مشتكى عليه بجرائم إساءة الائتمان خلافاً لأحكام المادة (٤٢٢) من قانون العقوبات، وإحالة الأوراق إلى محكمة صلح جزاء عمان حسب الاختصاص حيث سجلت تحت الرقم (٢٠١١/١٢٣٦) وبتاریخ ٢٠١١/١٦ تقدم المشتكى بلائحة ادعاء بالحق الشخصي ، وبتاریخ ٢٠١١/٤/٧ وبغياب المشتكى عليه المدعى عليه بالحق الشخصي المقرر إجراء محاكمته بمثابة الوجاهي بالنسبة للشق الجنائي، ووجاهي اعتباري بالنسبة للشق الحقوقي، قررت محكمة جزاء عمان ما يلى :-

- ١- إدانة المشتكى عليه المدعي عليه بالحق الشخصي بجرائم إساءة الائتمان خلافاً للمادة (٤٢٢) من قانون العقوبات والحكم بحبسه مدة شهرين والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم .

٢- إلزام المشتكى عليه المدعي عليه بالحق الشخصي بدفع مبلغ (٢٠٠٠) دينار للمشتكى المدعي بالحق الشخصي وتضمينه الرسوم والمصاريف ومبغ خمسة دينار أتعاب محاماً وفائدة القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد التام.

لم يرض المشتكى عليه / المدعي عليه بالحق الشخصي / المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه استئنافاً.

بتاريخ ٢٣/١/٢٠١٢ وفي القضية رقم (٨٩/٢٠١٢) قررت محكمة استئناف عمان بصفتها الجزائية ما يلى :-

- ١- عملاً بأحكام المادة (٢) من قانون العفو العام رقم (١٥) لسنة ٢٠١١ والمادة (٣٣٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادتين (٤٧ و ٥٠) من قانون العقوبات إسقاط دعوى الحق العام والعقوبة الصادرة بحق المستأنف عن الشق الجنائي للعفو العام .

٢- عملاً بأحكام المادة (١٧) من قانونمحاكم الصلح رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٨ رد الاستئناف الواقع على الشق الحقوقى شكلاً لتقديمه خارج الميعاد القانوني وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف الاستئنافية عن هذه المرحلة ومبلاع مئة دينار بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

وعن سبب التمييز : الدائر حول تخطئة محكمة بداية عمان بصفتها الاستئنافية بقرارها الصادر في الدعوى رقم (٢٠١٢/٨٩) تاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ المتضمن رد الاستئناف شكلاً في الشق الحقوقى لاستنادها إلى تبليغ باطل (علم وخبر تبليغ الإعلام الحقوقى) لمخالفته لأحكام المادتين (٥ و ١٦) من قانون أصول المحاكمات المدنية .

وفي ذلك نجد إن محكمة صلح جراء عمان كانت قد أصدرت قرارها رقم (٢٠١١/١٢٣٦) تاريخ ٢٠١١/٤/٧ بغياب المشتكى عليه المدعى عليه بالحق الشخصى المقرر إجراء محكمته بمثابة الوجاهي بالنسبة للشق الجزائى ووجاهياً اعتبارياً بالنسبة للشق الحقوقى ، لتخلفه عن الحضور ، وتقرر تبليغه إعلام الحكم .
استأنف المشتكى عليه المدعى عليه بالحق الشخصى القرار الصادر بحقه بالنسبة للشق الحقوقى .

بتاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ وفي القضية رقم (٢٠١٢/٨٩) قررت محكمة استئناف عمان بصفتها الجزائية رد الاستئناف شكلاً بالنسبة للشق المتعلق بالادعاء بالحق الشخصى لتقديمه خارج الميعاد القانوني .

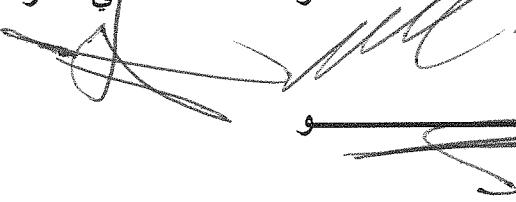
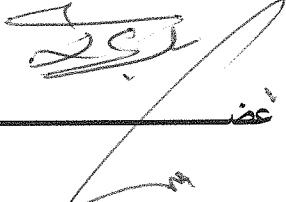
وحيث إن تبليغ الحكم بالنسبة للشق الحقوقى قد جرى بالإلصاق على باب العنوان المبين بالتبليغ لتعذر وجود المطلوب تبليغه و/أو من ينوب عنه بالتبليغ قانوناً إلا أن صك التبليغ قد ورد فيه (بعد التردد) لم يبين المحضر عدد المرات التي ترددت على العنوان المطلوب الإعلان عليه ، كما أن صك التبليغ قد خلا من تحديد ساعة الإعلان إذ كان على المحضر أن يبين الساعة التي تم فيها الإلصاق والإعلان ، حيث أوجب القانون على أن تشتمل ورقة التبليغ على اسم المحضر بالكامل وتوقيعه واسم الشاهد والطريقة التي تم فيها الإعلان والتاريخ وال الساعة التي تم فيها التبليغ وحيث لم يتم بيان عدد المرات التي ترددت المحضر وساعة وقوع التبليغ على الصك ، فيكون التبليغ والحالة هذه مخالفًا للقانون مما يتوجب معه

قبول الاستئناف شكلاً ولما لم تفعل محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية ذلك فيكون قرارها مستوجباً للنقض.

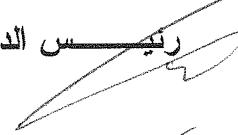
لذلك نقرر نقض القرار الصادر عن محكمة بداية جزاء عمان بصفتها الاستئنافية الصادر في القضية رقم (٢٠١٢/٨٩) تاريخ ٢٠١٢/١/٢٣ وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني وفق أحكام المادة (٤/٢٩١) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لأن النقض جاء في صالح المحكوم عليه.

قرار أصدر بتاريخ ٤ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٤ هـ الموافق ٢٠١٢/٤/١٥ م

عضو و عضو القاضي المترأس

عضو و عضو



رئيس الديوان

دقة

س.أ.


lawpedia.jo